العدد (2011) السنة الثامنة - الخميس (13) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خبراء: الوضع مازال هشا

استفتاء جنوبالسودان سيحدد مستقبله القادم

□ وكالات / جيم لوب - واشنطن

حذر مسؤولون وخبراء أمريكيون ونرويجيون من أن نتائج إستفتاء التاسع من كانون الثاني، قد تجدد دوامة التوتر والعنف في المناطق المضطربة الأخرى مثل دارفور وجنوب كردفان ومناطق أعالي النيل بما يهدد تكامل شمال السودان.

ونبه هؤلاء المسؤولون والمحللون السياسيون إلي أنه من المرجح إلي حد بعيد أن يظل الوضع في كل من شمال السودان وجنوبه هشا لفترة طويلة في المستقبل.

وجاءت هذه التحذيرات وسط اليقين المتزايد بأن الاستفتاء حول استقلال جنوب السودان الذي سيبدأ في التاسع من هذا الشهر، سوف يؤدي إلي إنفصال هذا الإقليم بأغلبية ساحقة عن السودان.

ومن هذا المنطلق، شددوا علي ضرورة أن يعلق المجتمع الدولي إهتماما كبيرا ورفيع المستوي علي تنفيذ إتفاقية السلام الشامل بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان.

فصرحت غيل سميث، المستشارة المتخصصة في شؤون السودان في مجلس الأمن الوطني بإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، "ان الخطة (الأمريكية) هي مواصلة الإنخراط بصورة مطلقة".

وأضافت في خطاب في مؤسسة "بروكينغز" الأمريكية قبل إنعقاد إستفتاء الجنوب بخمسة أيام، أنه لا يوجد أي توقع بأن تتراجع واشنطن عن هذا الموقف.

كما أشارت إلى أن واشنطن ملتزمة أيضا بحشد الدعم من لاعبين رئيسيين آخرين.

وعن مخاطر تجدد التوتر والعنف في شمال السودان جراء إنفصال الجنوب، صرحت هيلدا جونسون، وزيرة التنمية النرويجية السابقة التي لعبت دورا حاسما في التفاوض على اتفاقية السلام الشامل، أن الوضع في الشمال "لا يزال هشا للغاية، ولابد من التعامل معه بعناية فائقة".

وحذرت جونسون، التي نشرت كتابا عن تجربتها بعنوان "شن السلام في السودان" وتشغل حاليا منصب نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أنه إذا لم يتم التعامل مع هذا الوضع بشكل سليم "فسوف يكمن الخطر ليس فقط في دولة فاشلة (في السودان)، ولكن في دولة مجزأة أيضا".

هذا ولقد كثفت إدارة الرئيس أوباما ضغوطها، خاصة منذ شهر أب الماضي، من أجل ضمان عقد الإستفتاء. ولا عجب، فالرهانات عالية جدا. فكانت هناك مخاوف سابقة من أن ترفض الخرطوم عقد الاستفتاء أو قبول نتائجه، وهو ما كان من شأنه أن يجدد الحرب الأهلية التي توقفت بموجب اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. ويذكر أن ما يقدر بنحو مليوني نسمة، غالبيتهم العظمى من الجنوبيين، لقوا حتفهم نتيجة لتلك الحرب. كما أنفقت حكومة الجنوب في جوبا نحو ٤٠ في المئة من ميزانيتها على شراء الأسلحة وبناء قدراتها العسكرية، في حين فشلت الخرطوم في تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل الخاصة بنزع سلاح الميليشيات القبلية على طول الحدود، وهي التي إنحازت تاريخيا لجانبها.

هذا وعلي الرغم من ترحيب المسؤولين والخبراء السياسيين الأمريكيين بتصريحات الرئيس السوداني عمر البشير في جوبا قبل الإستفتاء بمجرد خمسة أيام، وإعلانه عن قبول نتائجه أيا كانت، إلا أن مناخ عدم الثقة في البشير وحكومته لا يزال قويا في واشنطن، خاصة على ضوء فشله في التوصل إلى اتفاق مع حكومة الجنوب برئاسة نائب الرئيس سالفا كير ميارديت، بشأن العديد من الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقية السلام الشامل.

وتشمل هذه الأحكام، ضمن أمور أخرى، مصير منطقة أبيي الغنية بالنفط والواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب، والذي كان من المفترض أن يحسم من خلال استفتاء ثان يجري أيضا في التاسع من يناير. لكن تنظيم هذا الإستفتاء تعطل بسبب خلافات في اللجنة التي عينها الرئيس البشير حول ما اذا كان سيتم السماح بالتصويت لأعضاء مجموعة الرحل التي تربطها علاقات وثيقة مع الخرطوم.

في هذا الشأن، ورد أن الولايات المتحدة وشريكها في عملية التفاوض على اتفاق السلام الشامل، وهما بريطانيا والنرويج، ضغطوا على الطرفين من أجل التوصل الى اتفاق بشأن إستفتاء حول مصير أبيي في التاسع من يناير الجاري أيضا.

وأكدت الوزيرة النرويجية السابقة جونسون إستباقا لإستفتاء الجنوب بخمسة أيام، أن واقع عدم إجراء إستفتاء أبيي في الوقت المحدد له هو "مصدر قلق كبير".

كذلك فقد فشل الجانبان في إبرام اتفاق بشأن تقاسم عائدات النفط المنتج في كل من الشمال والجنوب في حال إستقلال هذا الأخير، علما بأن الإتفاق الحالي، الذي ينص على تقاسم عائدات النفط من الحقول الجنوبية بالمناصفة مع الشمال، سوف ينتهي سريانه في يوليو المقبل.

ويشار إلى أن عائدات صادرات النفط السوداني، التي زادت ستة أضعاف خلال العقد الماضي، تشكل حاليا ٩٠ في المئة من إجمالي إيرادات صادرات البلاد وماليتها، وكل ميزانية جنوب السودان باستثناء المساعدات الخارجية، وحوالي ثلثي ميزانية الحكومة الوطنية في الخرطوم.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٨٠ في المئة من إجمالي انتاج السودان من النفط يأتي من الحقول الجنوبية، بل وما يزيد عن هذه النسبة في حالة إلتحاق منطقة أبيي بالجنوب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من خطط جنوب السودان لشحن النفط عبر طرق بديلة، فسوف يظل يعتمد علي الموانئ السودانية في المستقبل المنظور، وهذا يعطي الخرطوم نفوذا كبيرا في المفاوضات حول مستقبل تقاسم العائدات النفطية، وفقا لريتش ويليامسون الذي شغل منصب المبعوث الخاص للسودان في إدارة جورج دبليو بوش.

وتوقع ويليامسون قبل إنعقاد إستفتاء الجنوب أن يطغي الجشع علي الجانبين، مضيفا انه من المرجح أن تحافظ الولايات المتحدة وغيرها من الاطراف الدولية الرئيسية على مستوى عال من التدخل والضغط للتوصل إلي إتفاق نهائي حول تقاسم الإيرادات وغيرها من القضايا المعلقة، في فترة الستة أشهر بين الاستفتاء ومولد الدولة الجديدة رسميا.

ويجمع ويليامسون ومحللون آخرون على أنه ليس لدي أي من الطرفين مصلحة في إعادة إشعال الحرب الأهلية، ولكن مع التحذير من أن حوادث العنف -كتلك التي تسببت في حرق مدينة أبيي في ايار ٢٠٠٨، أو أي استفزاز متعمد- يمكن أن يطلق دوامة سريعة تخرج عن نطاق السيطرة.

فنبه النائب الديموقراطي دونالد باين في هذا الشأن الى أنه "يجب ان الولايات المتحدة مستعدة للرد على أي احتمال".

ودعا باين الذي يشاطر ويليامسون شكوكه في صدق حكومة الخرطوم، إلي وضع "تخطيط شامل للطوارئ" يكون موضع مراجعة مستمرة في المستقبل المنظور.

الأمازون: لعنة الجفاف قادمة

شحة الامطار تهدد المنطقة بالتحول الى صحراء تعادل مساحة ثلث استراليا

□ وكالات / انتر بريس سيرفس

ما زالت أمريكا الجنوبية تأوي مساحات شاسعة من الأراضي المتاحة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الغذاء والمحروقات الزراعية، لكنها تخاطر بتوقف هطول الأمطار اللازمة للإنتاج الزراعي في بضع مناطق ومنها وسط وجنوب البرازيل، وشمال الأرجنتين، و أراضي باراغواي كافة.

عن هذا، أكد العالم أنطونيو نوبري، من المعهد الوطني لبحوث الفضاء، أن كل هكتار تزول عنه الغابات في الأمازون -وهي المنطقة الغابية الإحيائية التي تحتل شمال غرب وشمال ووسط أمريكا الجنوبية- يقوض نظام أنقذ حتي الآن هذا الإقليم من مصير التحول إلي صحراء كبرى أخرى تعادل مساحتها ثلث استراليا وغيرها من المناطق الواقعة ٣٠ درجة شمالا وجنوبا.

وشدد العالم في مقابلته مع وكالة انتر بريس سيرفس علي أن وقف إزالة الغابات في منطقة الأمازون هو التزام كان يجب تنفيذه "يوم الأمس"، وأن الهدف الرسمي المحدد لتخفيض زوال الغابات بنسبة ٨٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠، يعادل "التوقف عن التدخين مع سرطان رئة متقدم وأثناء إحتضار المريض".

وأضاف أنه كان ينبغي إعادة بناء الغابات المدمرة دمرت لاستعادة التوازن المفقود، ولهذه الغاية لا تنفع زراعة الكافور أو نخيل الزيت كمحصول واحد، كما يحدث بالفعل.

"نحن لا نعرف ما هي نقطة اللا عودة" في تدهور الغابات، أي متي يصبح هذا التدهور لا رجعة فيه، ومن ثم متي تتصحر الأراضي التي تستفيد من الامطار التي "تصدرها" منطقة الأمازون، وفقا لهذا الخبير الزراعي الذي عاش ٢٢ عاما في المنطقة كباحث قبل إلتحاقه بمعهد البحوث المتخصصة في سان جوسيه دوس كامبوس، علي بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب مدينة ساو باولو.

فتقوم غابات الأمازون وحاجز جبال الأنديز الممتد من شمال إقليم أمريكا الجنوبية إلى جنوبه، بإعادة توجيه الرياح الرطبة التي تسمي الآن أيضا "الأنهار الطائرة"، وهي التي تضمن هطول الأمطار في هذه المنطقة التي تعد أكبر مُصدّر للحوم والحبوب والفواكه في القارة الأمريكية، بل وحتى في العالم، بإضافة السكر وفول الصويا وعصير البرتقال إلي صادراتها.

هذه الآلية، التي سبق أن وصفها العديد من الباحثين المتخصصين في المناخ، خلقت بفضل نوبري وغيره من العلماء في العالم، نظرية جديدة هي نظرية "المضخة الحيوية" التي تفسر الظواهر الجوية، واختلال التوازن في النظام الكوكبي الذي تلعب فيه المناطق الغابية الأحيائية الغابات دورا رئيسيا.

ويشار إلي أن "الأنهار الطائرة" هو إصطلاح عممه جيرار موس، الخبير السويسري حامل الجنسية البرازيلية الذي يواصل دراسة الرياح الرطبة في الأمازون علي متن طائرة جنبا إلى جنب مع زوجته الكينية مارجي موس.

فشرح موس أن كل قطرة من الماء في السحب لها "توقيعها أو حمضها النووي" الخاص بها والذي يبين ما إذا كانت قادمة من الأمازون أو من البحر. وقال أن الدراسات الجارية تسعي الى تحديد مسار الطرق التي تتبعها وكمية الأمطار التي تساهم بها منطقة الأمازون في مختلف المدن البرازيلية.

وأضاف ان البرازيل هي "بلد الماء قبل أن تكون الكارنيفال أو كرة القدم"، فهي تسجل هطول ١٣،٤٠٠ كيلومتر مكعب من مياه الأمطار سنويا، في وقت تأتي فيه حوالي ٣٠ في المئة من الأمطار التي تهطل علي المدن الكبري كالعاصمة برازيليا من عملية إعادة التدوير، رغم أن هذه النسبة ما زالت قيد التحقق.

وبدوره شرح العالم أنطونيو نوبري أن الغابات تعتبر "مضخات مياه" ترطب الرياح بما يفوق المحيطات، وان الأوراق العديدة للنباتات تضاعف مساحات التبخر. وهكذا يمكن لشجرة كبيرة في الأمازون تبخير ما يصل إلى ٣٠٠ لتر من الماء يوميا. وفي المجموع، تشير عمليات القياس إلى أن الأمازون تجلب ٢٠،٠٠٠ مليون طن من البخار يوميا.

بعثات الأمم المتحدة على "القائمة السوداء"

مصارف امريكية تغلق الحسابات الدبلوماسية وتلغي بطاقات الائتمان

□ وكالات / الامم المتحدة- ثاليف دين

قرر مصرف (JP Morgan Chase Bank) إلغاء إدارته المعنية بخدمات السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لدي منظمة الأمم المتحدة، وإغلاق حسابات هذه البعثات وإبطال جميع بطاقات الإئتمان الخاصة بها بحلول ٣١ اذار المقبل. ومن المتوقع أن تحذو مصارف أمريكية أخري حذو "مورغان تشيس".

كما أعلن هذا المصرف في رسالته بهذا الشأن إلي البعثات الدبلوماسية والسياسية الأجنبية، أنه "ما زال يحتفظ بحقه في إغلاق هذه الحسابات في وقت سابق، في أي وقت ولأي سبب، ومن دون أي إشعار".

وأشار المصرف في رسالته بوضوح إلى "القرار الأخير من قبل البنوك التجارية الكبيرة (بالجمع) بوقف الحسابات الحكومية أو الدبلوماسية الاجنبية"، وهو ما يعني أن أكثر من مصرف آخر قد يشرع أيضا في إغلاق جميع الحسابات الدبلوماسية، ما يكاد يعادل وضع البعثات الأجنبية علي "القائمة السوداء".

واضافت الرسالة الموجهة للبعثات الأجنبية "ننصحكم بفتح حسابات مصرفية مع مؤسسة مالية أخرى والبدء في استخدامها على الفور من أجل تقليل أي خلل" في التعاملات.

وشرح "مورغان تشيس" في رسالته أن "الحسابات الشخصية للدبلوماسيين والمندوبين لن تكون خاضعة للإنهاء، في الأقل ليس بعد".

وعلى الرغم من أن مصرف "مورغان تشيس" لم يعط رسميا في رسالته للبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة، أي مبرر أو سبب لقراره المفاجئ، فقد قال دبلوماسي في الأمم المتحدة لوكالة انتر بريس سيرفس أنه من الأرجح أن يكون القرار على صلة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأضاف أن قرار اغلاق الحسابات الدبلوماسية يعّقد الأمور كثيرا، فحتي ولو عُرض على أنه يرجع لأسباب تجارية، إلا أنه يترك مجالا للتساؤل "لماذا يفعلون ذلك الآن بعد سنوات عديدة من التعامل مع البعثات الدبلوماسية؟ هل بسبب ضغوط من الحكومة المضيفة (الولايات المتحدة)؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟".

وحذر الدبلوماسي أن "هذا لا يتفق مع التزامات الدولة المضيفة بموجب اتفاق مقر الأمم المتحدة ويجب عليها أن تفعل شيئا حيال ذلك قبل أن تخرج الأمور من زمام مبادرتها".

فوفقا للمادة ١٧ من اتفاق المقر، يُتوقع من السلطات الاميركية أن توفر للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، الخدمات العامة الضرورية، بشروط منصفة، بما في ذلك خدمات الهاتف والتلغراف.

وفي حالة حدوث أي إنقطاع أو توقف يهدد هذه الخدمات، فسوف تنظر السلطات المختصة الأمريكية في احتياجات الأمم المتحدة باعتبارها متساوية في الأهمية مع الاحتياجات المماثلة للوكالات الرئيسية في حكومة الولايات المتحدة، وتتخذ وفقا لذلك الخطوات الكفيلة بعدم الإضرار بعمل المنظمة الدولية.

وقوبل قرار مصرف "مورغان تشيس" بإحتجاجات قوية من جانب البعثات الدبلوماسية والسياسية التابعة للدول الأجنبية المعتمدة وعددها ١٩١ دولة.

فدعت بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلي إجتماع في الثالث عشر من الشهر الجاري لإطلاع الدول الأعضاء في المنظمة، والتي لدي معظمها، منذ عقود طويلة، حسابات سواء مع مصرف "مورغان تشيس" أو سلفه المغلق Chemical Bank.

وذكرت بعثة الولايات المتحدة، في رسالة بعثت بها الى جميع الدول الأعضاء، انها تدرك ان الغالبية العظمى للبعثات الدائمة في نيويورك تتعامل مع "مورغان تشيس" منذ سنوات طويلة، وأن قرار المصرف بإلغاء إدارته (المعنية بحسابات البعثات الأجنبية) يعني توقف حسابات البعثات بحلول ٣١ اذار.

وقالت الرسالة أيضا أن بعض البعثات "تعتقد أنها قد تواجه صعوبة في فتح حسابات لدي المؤسسات المالية الأخرى في منطقة نيويورك".

وسعيا لإعفاء الدولة المضيفة لمقر الأمم المتحدة من أي مسؤولية، ذكرت الرسالة أن "مورغان تشيس" هو مصرف تابع للقطاع الخاص ويتخذ قراراته "لاسباب تجارية لا غير"، ولكن دون توضيح هذه الأسباب.

وأكدت أن "حكومة الولايات المتحدة ليست لديها السلطة لاجبار البنوك على الاستمرار في خدمة عملائها أو فتح أو إغلاق أي حسابات".

وأفادت الرسالة أن "سلطات الدولة المضيفة (الولايات المتحدة) على اتصال مع مورغان تشيس وكذلك مع البنوك الأخرى التجارية الكبيرة والمؤسسات المالية البديلة، بغية تحديد الهيئات التي على استعداد لفتح حسابات للبعثات (المعتمدة) لدى الأمم المتحدة، إضافة إلي السفارات الثنائية في واشنطن والهيئات القنصلية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، والتي قد تحتاج إلى إجراء ترتيبات مصرفية بديلة في أعقاب القرار الأخير من قبل البنوك التجارية الكبيرة بوقف الحسابات الحكومية أو الدبلوماسية الاجنبية".

هذا ولم تحصل وكالة انتر بريس سيرفس علي جواب علي سؤال لمصرف "مورغان تشيس" عن هذه المسألة.

٨٪ من سكان العالم يعتمدون عليه

علماء البيئة يحذرون من ان الصيد الجائر يهدد بانهيار مصائد الاسماك بحلول ٢٠٤٨

□ وكالات / آي بي إس

نبه علماء الأحياء المائية إلي خطر إنهيار مصائد الأسماك كافة في العالم بحلول عام ٢٠٤٨ جراء عمليات الصيد الجائر خاصة لحساب الدول الغنية.

وحذرت منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية "فاو" من تلاشي التنوع البحري بوتيرة غير مسبوقة، وأن نحو ٨٠ في المئة من مصائد الأسماك في العالم إما مستغلة تماما أو تعاني من الصيد الجائر أو إستنفدت بالفعل.

كذلك فقد فشلت التدابير المنفذة كافة حتي الآن لإدارة الموارد البحرية بصورة مستدامة فشلا ذريعا، بل وخلقت حالة بيئية خطيرة في البحار والمحيطات، ونجمت أيضا عن ضحايا إجتماعية وإقتصادية.

ويذكر أن ٨ في المئة من سكان العالم يعيشون علي قطاع الأسماك بصورة مباشرة وغير مباشرة، وأن نحو مليار مواطن في البلدان الفقيرة يعتمدون علي الأسماك في غذائهم كمصدر أساسي للبروتينات الحيوانية.

وأقرت المفوضية الأوروبية، جهاز الاتحاد الأوروبي التنفيذي، بأنه يجري حاليا إستغلال أكثر من ٨٠ في المئة من الاحتياطيات المعروفة من الأسماك، بمعدلات تتجاوز متطلبات الإستدامة. وفي الوقت نفسه، يتزايد الطلب على الأسماك بصورة مستمرة وبدون سقف منظور، ليصبح التحدي الأكبر هو كيفية تحقيق التوازن بين الطلب المتنامي والإدارة السليمة للبحار والمحيطات.

وهنا ينبغي التشديد علي المسؤوليات الواقعة علي عاتق الاتحاد الاوروبي لعكس الاستغلال الجائر وسوء إدارة الموارد السمكية.

فقد أصبح من المحتم اعتماد نهج شامل لوقف هذا التوجه والتركيز على حالة المحيطات ومصائد الأسماك في أوروبا والعالم، عن طريق معالجة العوامل التي تساهم في تدمير النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الإفراط في صيد الأسماك وتدمير بيئتها والتلوث والتغيير المناخي.

أما عن قضية الصيد الجائر، فيكمن الحل في صيد كميات أقل وبمسؤولية أكبر، والبدء فورا في تنفيذ التغييرات اللازمة.

فيكفي خفض المصيد وتنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي بتحقيق "أقصى غلة مستدامة" بحلول عام ٢٠١٥، لكي تستعيد مصائد الأسماك قدراتها وتزداد فرص الصيد في المستقبل بنسبة ٨٠ في المئة.

ومع ذلك، فلا يقتصر الأمر على مجرد تخفيض حصص الصيد، وإنما يتطلب أيضا الحد من قدرة أساطيل الصيد، والقضاء على عمليات الصيد غير القانونية وغير المشروعة، وتنفيذ خطط إدارة سليمة من الناحية العلمية، وإنشاء ملاذات بحرية تتيح لأنواع الأسماك المهددة بالإنقراض العودة للإنتعاش.

هذا ومن المنطقي البدء بوقف عمليات الصيد التي تنطوي على نسب عالية من الصيد العرضي والمرتجع وتدمير البيئة البحرية، مع العلم بأنه يجري إهدار ٧،٣ ملايين طن من الأسماك سنويا، ما يكاد يعادل مجموع الاستهلاك الأفريقي السنوي من المنتجات البحرية.

في هذا الصدد، لا تعتبر الأوضاع علي خير ما يرام في أوروبا. فقد صدرت في الآونة الأخيرة دراسات مثيرة للقلق، تبين أن ما لا يقل عن ربع كميات الأسماك التي يجري صيدها (أو نصفها حسب بعض التقديرات) يجري إلقاءها إلي البحر بعد صيدها، إما ميتة أو محتضرة.

لذلك أصبح من الضروري تحسين معايير الانتقائية في معدات الصيد، باستخدام شبكات ذات أحجام أكبر بغية عدم صيد الأسماك الصغيرة، وذلك كعامل حاسم الأهمية في خطط إدارة الموارد ووقف تدمير المصائد.

وفي الوقت نفسه، لا تزال عمليات الصيد غير المشروع مستمرة. فخلال بعثاتها البحرية السنوية، رصدت "أوشيانا" (أكبر منظمة عالمية متخصصة في صون المحيطات) أن العديد من سفن الصيد لا تزال تستخدم الشباك العائمة المدمرة التي حظرها الإتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢.

يضاف إلى ذلك أن دول الاتحاد الاوروبي أحيانا لا تتجاوز حصص صيد الأسماك المحددة لها، كما حدث في حالة فرنسا في عام ٢٠٠٧ عندما إصطادت أساطيلها ٥،١٩٢،٦٠ طنا فوق حصتها السنوية من سمك التونة. وثمة ما هو أسوأ من ذلك، فيمول الإتحاد الأوروبي أحيانا بدون قصد، عمليات صيد أسماك غير قانونية.

أما بالنسبة للأساطيل الأوروبية التي تمارس عمليات الصيد غير المشروعة خارج مياه الإتحاد الأوروبي، فهي تحرم البلدان النامية من خيرات بحارها وتسبب أضرارا واضحة للنظم الإيكولوجية البحرية، التي أصبحت عاجزة عن تحمل المزيد من الضغط.

هذا ولقد أصبح من المتحتم أيضا إنشاء شبكة من المناطق البحرية المحمية بغية إعادة التوازن الضروري. فبالإضافة إلي مزاياها البيئية، دللت الدراسات علي أنها تأتي بمردودية إقتصادية علي المديين المتوسط والطويل.

كما توفرت الأدلة على أن المناطق المحمية البحرية تساهم في انتشار الكتلة الحيوية في المياه المحيطة بها وفي نمو الأسماك تنمو وزيادة حجم المصيد في المنطقة المجاورة.

هذا والمعروف أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي تقضي بحماية ما لا يقل عن ١٠ في المئة من البحار والمحيطات بحلول عام ٢٠١٢. لكن الدول لا تنفذ هذا الهدف، بل وقرر الاجتماع الأخير للدول الأعضاء في الاتفاقية والمنعقد في ناغويا، اليابان، قرر للأسف تأجيل المهلة المستهدفة حتي عام ٢٠٢٠.

فالواقع أنه يجري حاليا حماية أقل من واحد في المائة من المحيطات بصورة ما، وإن كان مجرد ٠،١ في المئة منها محمية تماما، فيما تعتبر أربعة في المئة فقط من سطح المحيطات العالمية "آمنة" من التداعيات البشرية.

وأخيرا، ثمة عامل آخر يؤثر على حالة المحيطات الا وهو التغيير المناخي. فيؤثر إرتفاع درجات الحرارة على وفرة الأنواع السمكية وتوزيعها ويهدد الشعاب النابضة بالحياة جراء ظاهرة تعرف باسم "تبيض المرجان".

وفي غضون ذلك، تمتص مياه المحيطات قدرا كبيرا من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ما خلق الظاهرة المعروفة باسم تحمض المحيطات. وهكذا يصبح أكثر صعوبة بالنسبة لكثير من الكائنات بناء قواقعها وهياكلها العظمية من كربونات الكالسيوم، ويحول دون النمو المناسب للشعاب المرجانية.

صحيح أن العمل من أجل أن تستعيد المحيطات مجدها السابق هو مهمة شاقة وأن هناك قائمة لا تنتهي من الأخبار السيئة، لكنه من الصحيح أيضا أن هناك حلولا حقيقية.